محيي الدين: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية هبط إلى 2% من الناتج المحلي

وتابع أن صافي تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية سجل أرقاماً سالبة لمدة 3 سنوات متتالية

شروق محمود

المال
الثلاثاء، 16 ديسمبر 2025 04:27 م

أوضح الدكتور محمود محيي الدين، مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لتمويل التنمية المستدامة، أن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية يمثل حالياً ما بين 2% إلى 3% فقط من الناتج المحلي الإجمالي.

وأشار في كلمته خلال «مؤتمر منتدى البركة الإقليمي الخامس» إلى أن هذه النسبة شهدت تراجعاً كبيراً، حيث كانت تمثل 5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008.

وتابع أن صافي تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية سجل أرقاماً سالبة لمدة 3 سنوات متتالية، مما يعني أن الأموال الخارجة من هذه الدول (لسداد الديون أو كاستثمارات هاربة) تفوق الأموال الداخلة إليها.

وأكد أن العالم يواجه تراجعاً ملموساً في تدفقات الاستثمارات الموجهة للتنمية والبنية الأساسية.

كشف أن المحددات الإنمائية المرتبطة بالتمويل انخفضت بالفعل بنسبة 7% خلال العام الماضي.

حذر من أن التقديرات تشير إلى تراجع أكبر بنحو 15% إلى 20% خلال عام 2025، مما يضع جهود التنمية المستدامة في خطر.

انتقلت الفعاليات إلى الجلسة الحوارية الأولى التي ركزت على "تمويل التنمية في ظل أزمة الديون العالمية"، حيث استعرض المشاركون أبعاد هذه الأزمة وتأثيراتها المباشرة على الاستقرار المالي في الدول النامية. بحثت الجلسة الدور الحيوي للمؤسسات الدولية والإقليمية في صياغة حلول عادلة لمشكلات الديون، مع التأكيد على أن الرقابة المالية وتنظيم الأسواق هما حجر الزاوية لإدارة المخاطر ومنع تراكم الأزمات المستقبلية.

اختتمت الجلسة محاورها باستشراف إمكانات الصكوك والأدوات المالية الإسلامية كبدائل فعالة لتخفيف أعباء الديون وتمويل التنمية المستدامة. كما تم استعراض مجموعة من التجارب الوطنية والإقليمية الناجحة في دمج أدوات المالية الإسلامية ضمن استراتيجيات التنمية الشاملة وتمويل المشروعات القومية الكبرى، بما يحقق التوازن بين الاحتياجات التمويلية والمعايير الأخلاقية والمستدامة.

ركزت هذه الجلسة على تشخيص أبعاد أزمة الديون العالمية وتداعياتها على استقرار ونمو الدول الناشئة، مع بحث سبل إيجاد حلول عادلة عبر المؤسسات الدولية. وتشدد المحاور على أهمية الرقابة المالية وتنظيم الأسواق كأدوات وقائية، مع طرح الصكوك والأدوات المالية الإسلامية كبدائل مبتكرة لتخفيف أعباء الديون وتمويل المشروعات الكبرى بناءً على تجارب وطنية وإقليمية ناجحة.

محيي الدين: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية هبط إلى 2% من الناتج المحلي

وتابع أن صافي تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية سجل أرقاماً سالبة لمدة 3 سنوات متتالية

شروق محمودالثلاثاء، 16 ديسمبر 2025 04:27 م

أوضح الدكتور محمود محيي الدين، مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لتمويل التنمية المستدامة، أن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية يمثل حالياً ما بين 2% إلى 3% فقط من الناتج المحلي الإجمالي.

وأشار في كلمته خلال «مؤتمر منتدى البركة الإقليمي الخامس» إلى أن هذه النسبة شهدت تراجعاً كبيراً، حيث كانت تمثل 5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008.

وتابع أن صافي تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية سجل أرقاماً سالبة لمدة 3 سنوات متتالية، مما يعني أن الأموال الخارجة من هذه الدول (لسداد الديون أو كاستثمارات هاربة) تفوق الأموال الداخلة إليها.

وأكد أن العالم يواجه تراجعاً ملموساً في تدفقات الاستثمارات الموجهة للتنمية والبنية الأساسية.

كشف أن المحددات الإنمائية المرتبطة بالتمويل انخفضت بالفعل بنسبة 7% خلال العام الماضي.

حذر من أن التقديرات تشير إلى تراجع أكبر بنحو 15% إلى 20% خلال عام 2025، مما يضع جهود التنمية المستدامة في خطر.

انتقلت الفعاليات إلى الجلسة الحوارية الأولى التي ركزت على "تمويل التنمية في ظل أزمة الديون العالمية"، حيث استعرض المشاركون أبعاد هذه الأزمة وتأثيراتها المباشرة على الاستقرار المالي في الدول النامية. بحثت

الجلسة الدور الحيوي للمؤسسات الدولية والإقليمية في صياغة حلول عادلة لمشكلات الديون، مع التأكيد على أن الرقابة المالية وتنظيم الأسواق هما حجر الزاوية لإدارة المخاطر ومنع تراكم الأزمات المستقبلية.

اختتمت الجلسة محاورها باستشراف إمكانات الصكوك والأدوات المالية الإسلامية كبدائل فعالة لتخفيف أعباء الديون وتمويل التنمية المستدامة. كما تم استعراض مجموعة من التجارب الوطنية والإقليمية الناجحة في دمج أدوات المالية الإسلامية ضمن استراتيجيات التنمية الشاملة وتمويل المشروعات القومية الكبرى، بما يحقق التوازن بين الاحتياجات التمويلية والمعايير الأخلاقية والمستدامة.

ركزت هذه الجلسة على تشخيص أبعاد أزمة الديون العالمية وتداعياتها على استقرار ونمو الدول الناشئة، مع بحث سبل إيجاد حلول عادلة عبر المؤسسات الدولية. وتشدد المحاور على أهمية الرقابة المالية وتنظيم الأسواق كأدوات وقائية، مع طرح الصكوك والأدوات المالية الإسلامية كبدائل مبتكرة لتخفيف أعباء الديون وتمويل المشروعات الكبرى بناءً على تجارب وطنية وإقليمية ناجحة.